

زيارة المنفي إلى باريس تُربك حسابات أنقرة في ليبيا

قيادات إخوانية تهاجم الموقف الفرنسي بشأن التحركات التركية

وضعت زيارة رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي إلى فرنسا حسابات تركيا في ليبيا على المحك حيث بعثت هذه الزيارة برسائل عديدة مفادها منع محاولة احتكار أنقرة للملف الليبي، خاصة أن التكهينات كانت تشير إلى أن أول محطة لرئيس السلطة التنفيذية الليبية خارج ليبيا ستكون تركيا بعد الدعوة التي وجهها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى المنفي في وقت سابق.

الجمعي قاسمي

تونس - قام رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي، مصحوبا بنائبه موسى الكوني، بزيارة إلى العاصمة الفرنسية حملت بتوقيتها دلالات سياسية هامة، لاسيما وأنها جاءت على عكس التوقعات التي دفعت في وقت سابق باتجاه أن تكون الزيارة الأولى لرئيس السلطة التنفيذية الليبية خارج ليبيا إلى تركيا بناء على الدعوة التي كان الرئيس رجب طيب أردوغان قد وجهها له.

وبعثت هذه الزيارة التي تمت الأربعة برسائل مُتعددة أبرزها كسر إمكانية احتكار تركيا للملف الليبي عبر السيطرة على توجهات السلطة التنفيذية الجديدة، وذلك من خلال اختيار فرنسا التي لا يُخفي رئيسها إيمانويل ماكرون خلافاته الحادة مع نظيره التركي أردوغان.

والتقى المنفي خلال هذه الزيارة مع ماكرون، وكذلك أيضا مع وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي، وغيرهما من كبار المسؤولين الفرنسيين الذين بحث معهم العلاقات الثنائية، إلى جانب التطرق إلى جملة من المسائل الأخرى، وخاصة منها تلك المرتبطة بالسبل الكفيلة بمحاربة الإرهاب، حيث جدد الرئيس الفرنسي التأكيد على ضرورة إخراج كافة المسلحين الأجانب من ليبيا.

وكان لفتنا تزامن لقاء ماكرون مع المنفي مع بث القناة التلفزيونية الفرنسية "تي في 5" برنامجا وثائقيا بعنوان "السلطان الذي يتحدى أوروبا" تحدث فيه ماكرون بعبارات كشفت عمق الخلافات الفرنسية - التركية، حيث لم يتردد في اتهام تركيا بـ"التراجع عن احترام كلمتها" في ما يتعلق باتفاقيات التهديد المبرمة في برلين حول السلام في ليبيا.

وقال إن تركيا أرسلت جيشها والمرتزة إلى ليبيا منتهكة بذلك اتفاقيات برلين المبرمة في يناير لإحلال السلام في ليبيا، ثم طالب بضرورة "توضيح" دور تركيا الشريك في حلف شمال الأطلسي "ناتو"، قائلا "علينا توضيح دور تركيا

في الناتو"، ذلك أنه و"بشكل طبيعي بين الحلفاء، لا يمكن أن تحدث الكثير من الأشياء التي تقوم بها تركيا خلال هذه الأشهر الأخيرة".

وأربكت هذه الزيارة حسابات تركيا في ليبيا، حيث تحركت أدواتها الوظيفية في محاولة للتقليل من شأنها، حيث سارعت أمانة أمطير عضو المجلس الاستشاري عن حزب العدالة والبناء الزراع السياسية لجماعة الإخوان إلى انتقاد الموقف الفرنسي، قائلة في تصريح تلفزيوني بث ليل الثلاثاء - الأربعاء إن "عقدة فرنسا الوحيدة في ليبيا هي إخراج القوات التركية أو إنهاء الاتفاق التركي - الليبي فقط لا غير".

وانتقدت أمطير، التي اعتبرت أن "هناك الأعباء الأخرى سوف تقوم بها فرنسا"، اختيار رئيس المجلس الرئاسي الليبي العاصمة الفرنسية كاول محطة خارجية له، حيث رأت أن "مد الخطوط من

قبل الحكومة الجديدة، مع الجميع، هو أمر مرحب به، ولكن أن تكون افتتاحيتنا مع فرنسا، فهذه مأساة كبيرة".

ولم يكن مستغربا مثل هذا الموقف المدافع بشراسة عن مصالح ودور تركيا في ليبيا، باعتبار الارتباط الوثيق بين إخوان ليبيا وتركيا، لكن التركيز على هذه المسألة دون غيرها بدا ليس بريئا، لأن المسألة لا حداتها لا ترتبط بمعانيها السياسية واقتراضاتها، بل باستهدافات إخوان ليبيا التي لا تخرج عن إطار ما يريد النظام التركي ترويجه للتشويش على مجمل المرحلة الانتقالية في ليبيا.

وتراهن تركيا من خلال هذا التشويش على تشتيت اهتمامات السلطة التنفيذية الليبية الجديدة، بهدف إبعادها عن معالجة الأولويات التي تعهدت بها، وفي المقدمة منها استعادة سيادة ليبيا عبر إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية، وتوحيد كافة المؤسسات بما في ذلك العسكرية، وتحقيق المصالحة الوطنية، وصولا إلى تنظيم الانتخابات العامة في ديسمبر القادم.

ولا شك أن هذه الأهداف التي تم التأكيد عليها خلال اجتماع الرئيس ماكرون مع رئيس المجلس الرئاسي

تسيير مجلس النواب محاولة لإخماد صوت المعارضة وإرساء دكتاتورية جديدة.

وشدد النائب البرلماني حاتم المليكي على أن الغنوشي هو الذي يتحمل مسؤولية الوضع الراهن قائلا "هناك توتر وصراع داخل مجلس النواب له أسباب أعمق بكثير مما يتحدث عنه البعض، الشرطة البرلمانية هي خطوة لتجزئة الحل؛ الشرطة البرلمانية من

اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ الأمن داخل المجلس، لم لا نستعين بالتجارب الديمقراطية في تسيير البرلمان من خلال إحداث جهاز لحفظ الأمن مثل الشرطة البرلمانية؛ وهذا معمول به في العديد من الديمقراطيات، نحن نفكر جديا في الذهاب إلى تركيز شرطة برلمانية".

وتابع "كل الأحداث أثبتت أن الحر (الدستوري الحر بقيادة موسى) يتحمل مسؤولية ما يحدث، عبير موسى خاضعت الأسبوع الماضي نادل البرلمان وخاصمت الصحفيين وخاصمت الموظفين الإداريين".

ويتني هذا التطور في مواقف قيادات النهضة في وقت بات فيه البرلمان عاجزا عن أداء مهامه، ما جعل الغنوشي في مرمى اتهام خصومه الذين رأوا في إجراءاته الأخيرة تأسيسا لدكتاتورية جديدة في البلاد.

وكان الغنوشي قد اتخذ قرارا بمنع عبير موسى من حضور اجتماع مكتب البرلمان الأسبوع الماضي قبل أن يصدر مكتب المجلس قرارا آخر بمنعها من أخذ الكلمة خلال ثلاث جلسات متتالية، وهو قرار لاقى انتقادات من قبل العديد من البرلمانيين.

ورأت أوساط سياسية تونسية في محاولات تمرير هذا الخيار الذي يبدو أن الغنوشي لجأ إليه بعد عجزه عن



خطوات أزعجت أذرع تركيا في ليبيا

لكن هذه الخطوات التي حُطبت بترحيب ليبي، وإقليمي ودولي، تبقى رغم أهميتها غير كافية وحدها لتبديد المخاوف من تعثر مسارات المرحلة الانتقالية بعناوينها السياسية والأمنية والعسكرية التي نصت عليها خارطة الطريق، وخاصة منها تلك المتعلقة بالاستحقاق الانتخابي الذي ما زالت تتعرض طريقه الكثير من العقبات التي ترتقي إلى تحديات جديّة ثقيلة ومُتحرّكة، وقادرة على تحويله إلى سراب.

وتبدا هذه التحديات بالألغام التي شرع إخوان ليبيا في زرعها في كل المنفصلت، ولا تنتهي عند العقبات الأخرى المرتبطة بالحسابات السياسية المتنافرة في علاقة بهذا الاستحقاق الانتخابي. ورغم التزام السلطة التنفيذية الليبية الجديدة بإجراء انتخابات نزيهة وشفافة في الموعد المحدد، فإن الغموض ما زال يلف هذا الاستحقاق، خاصة وأن الأوضاع الأمنية والترتيبات القانونية واللوجستية لم يطرأ عليها أي تغيير.

في قصر الإليزيه تُزعج تركيا التي تنظر إلى ليبيا على أنها رئة ثالثة بتنفس منها اقتصادها، كما تمثل بموقعها الاستراتيجي بوابة لها لغرض دورها في توازنات موازين القوى في حوض البحر المتوسط، وكذلك أيضا في أفريقيا.

ويأخذ هذا الإنزعاج أبعادا أخرى قد تهدد مشاريع تركيا في ليبيا، ويقضي على اطماعها، بالنظر إلى تزامن هذه التطورات مع الخطوات الهامة والمتقدمة على طريق توحيد مؤسسات الدولة التي تمهد للاستقرار الأمني والعسكري، التي قطعها السلطة التنفيذية الليبية الجديدة، التي استطاعت عقد أول اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة عبد الحميد الدبيبة في العاصمة طرابلس.

وعقد هذا الاجتماع بعد حصول الحكومة على ثقة البرلمان، وإتمام عملية الاستلام والتسليم، حيث استلمت مهامها من حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج (غرب)، وكذلك أيضا من الحكومة المؤقتة برئاسة عبدالله الثني (شرق)، الأمر الذي ساهم في تعييب الطريق نحو توحيد بقية المؤسسات، بما يضع حدا للانقسام الذي عانت منه البلاد طيلة السنوات العشر الماضية.

المفروض أن تكون جهة شرعية لإنفاذ القانون وبالتالي ضروري أن تكون محايدة، لكن إذا كان الشخص الذي سيوجه هذه القوة غير محايد تصبح المسألة مخيرة لقلق كبير".

وتابع المليكي في تصريح لـ"العرب" أن "هذه الخطوة تمهد لدكتاتورية، لأن الدكتاتورية هي ماذا في نهاية المطاف؛ هي استعمال للقوة الشرعية من طرف جهة غير محايدة؛ المخالفات التي قام بها



مناورات جديدة لتحسين موقعه

رئيس البرلمان ومكتب المجلس من خلال التحالف الموجود موقفة، إذا واصلنا إعطاها قوة شرعية سنتم تقوية هذا التوجه الذي سيصبح بمثابة دكتاتورية في البرلمان، وستصبح الشرطة البرلمانية ميليشيا رئيس المجلس راشد الغنوشي".

وشهد البرلمان التونسي الثلاثاء مناقشات بين أعضائه حولت إلى اعتداءات على رئيسة كتلة الحزب الدستوري عبير موسى والنائب اليساري المستقل منجي الرحوي قبل أن يثبت مكتب المجلس عقوبة على موسى يتم بموجبها منعها من أخذ الكلمة خلال ثلاث جلسات عامة متتالية.

وقال المحلل السياسي محمد صالح العبيدي إن "البرلمان أصبح تقريبا بؤرة توتر بسبب راشد الغنوشي، وأي إجراء يقوم باتخاذها الآن هو لتحسين موقعه وبالتالي المزيد من السيطرة على المشهد عبر إسكات مناوئيه".

وأضاف العبيدي لـ"العرب" أن "الحل للوضع الحالي واضح وهو إما إقناع راشد الغنوشي بضرورة الاستقالة، وهو ما سيصيب في مصلحته أصلا لأن خصومه وقتها لن يجدوا أسبابا للاحتجاج وتعطيل البرلمان، أو إسقاطه والتوافق حول شخصية جديدة تقود البرلمان وتكون مؤهلة لذلك من خلال اتخاذ مسافة بين كل الكتل البرلمانية".

اغتيال محمود الورفلي في بنغازي

بنغازي (ليبيا) - أعلن الناطق باسم القوات الخاصة "الصاعقة" في الجيش الليبي ميلود السزوي مقتل الرائد محمود الورفلي الأربعاء بعد تعرضه لإطلاق نار في مدينة بنغازي وذلك إثر تداول وسائل إعلام محلية الخبر.

ونكرت القناة التلفزيونية الليبية "218" أن محمود الورفلي تعرض لوابل من الرصاص في مدينة بنغازي شرقي البلاد، وذلك بعد أن تناقلت العديد من وسائل الإعلام المحلية خبر وفاته متأثرا بإصابته.

وقالت بوابة "الوسط" نقلا عن مصدر أمني إن الورفلي "تعرض لمحاولة اغتيال رميا بالرصاص الأربعاء في مدينة بنغازي نقل على أثرها إلى أحد مستشفيات المدينة". وأضافت أن مصدرا بمركز بنغازي الطبي رجح وفاة الورفلي موضحة أن "مسلمين أطلقوا النار على الورفلي قرب جامعة العرب الطبية، وأن مرافقا له قتل على الفور".

وقال الناطق باسم القوات الخاصة "الصاعقة" في تصريحات لوسائل إعلام إن "شقيق الورفلي أصيب في الهجوم ونقل إلى العناية المركزة وهو في حالة صحية حرجة".

وكان آخر ظهور للورفلي المطلوب لدى محكمة الجنايات الدولية قبل أيام في بنغازي عندما ظهر في مقطع فيديو وهو يصدد إلتاف بعض معدات مقر وكالة تيوبوتا متوعدا وكيهها.

وقبل اغتياله طالبت هيئات دولية وأمنية بتوقيف الورفلي وتسليمه إلى محكمة الجنايات التي أصدرت بحقه أول مذكرة اعتقال في العام 2017. وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش في فبراير الماضي إن الورفلي لا يزال طليقا، مضيفة في بيان لها أن "الورفلي مطلوب لقتله 33 شخصا في سبعة حوادث بين 2016 و 2017 وحادثا أخرى في 2018 عندما أطلق النار على عشرة أشخاص بحسب المزاعم".

وفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على الورفلي في سبتمبر الماضي برفقة ثلاثة كيانات أخرى بسبب مزاعم حول انتهاكات لحقوق الإنسان والحظر المفروض على السلاح.

وأكد أنه فرض عقوبات على الورفلي نظرا لارتباط اسمه بمقتل ثلاثة وثلاثين شخصا بين 2016 و2017، إضافة إلى الإعدام الجماعي لعشرة أشخاص في 2018.

وسرعت التطورات التي شهدتها المجلس بعودة لأتحة سحب الثقة من الغنوشي إلى الواجهة رغم المخاوف التي يبديها البعض من تحولها إلى مجرد ورقة لمقايضة الغنوشي حول بقائه في رئاسة البرلمان مقابل امتيازات أخرى.

وقال النائب البرلماني مبروك كرشيد لـ"العرب" إن "الإمضاءات على هذه اللائحة وصلت إلى 105 إمضاءات"، مرجحا أن يتم إيداعها في مكتب البرلمان تمهيدا لطرحها على الجلسة العامة في الساعات المقبلة.

وهذه ليست أول مرة يواجه فيها الغنوشي خطر الإطاحة به، حيث لم تستطع العديد من الكتل في 30 يوليو الماضي إسقاطه بعد أن صوت 97 نائبا فقط لصالح لأتحة سحب الثقة منه، ما ثبته في رئاسة البرلمان.

واعتبر حاتم المليكي أن المشكلة تكمن في شخصية راشد الغنوشي قائلا "يجب أن يعود منصب رئيس البرلمان إلى وضعه الطبيعي، وفي الواقع الغنوشي أثبت فشله من خلال إصدار بيانات دون أن يعلم أحدا؛ التعبير عن مواقف باسم البرلمان وهي مواقف الشخصية، القيام باتصالات داخلية وخارجية باسم البرلمان... يجب فهم شخصية على رأس البرلمان تدرك دورها الحقيقي".

واعتبر حاتم المليكي أن المشكلة تكمن في شخصية راشد الغنوشي قائلا "يجب أن يعود منصب رئيس البرلمان إلى وضعه الطبيعي، وفي الواقع الغنوشي أثبت فشله من خلال إصدار بيانات دون أن يعلم أحدا؛ التعبير عن مواقف باسم البرلمان وهي مواقف الشخصية، القيام باتصالات داخلية وخارجية باسم البرلمان... يجب فهم شخصية على رأس البرلمان تدرك دورها الحقيقي".

واعتبر حاتم المليكي أن المشكلة تكمن في شخصية راشد الغنوشي قائلا "يجب أن يعود منصب رئيس البرلمان إلى وضعه الطبيعي، وفي الواقع الغنوشي أثبت فشله من خلال إصدار بيانات دون أن يعلم أحدا؛ التعبير عن مواقف باسم البرلمان وهي مواقف الشخصية، القيام باتصالات داخلية وخارجية باسم البرلمان... يجب فهم شخصية على رأس البرلمان تدرك دورها الحقيقي".

النهضة تروج لتأسيس شرطة برلمانية لإخماد صوت المعارضة

تونس - يحاول رئيس المجلس الرئاسي راشد الغنوشي تهيئة الرأي العام في البلاد لاستحداث "شرطة برلمانية" مكلفة بحفظ الأمن في مجلس النواب الذي يشهد جولات من الفوضى عطلت أشغاله وكشفت عن عجز الغنوشي عن تسييره.

وخرجت قيادات وبرلمانيون من حركة النهضة الإسلامية التي يرأسها راشد الغنوشي الأربعاء للتأكيد على ضرورة استحداث جهاز لحفظ الأمن داخل مجلس النواب الذي شهد الثلاثاء مناقشات بين أعضائه.

حاتم المليكي
إحداث شرطة برلمانية
هو خطوة تمهد
لدكتاتورية جديدة

وحمل النائب البرلماني عن النهضة عماد الخيمري رئيسة الحزب الدستوري الحر المعارض عبير موسى مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في البرلمان التونسي، مشددا على ضرورة بعث جهاز مهمته حفظ الأمن داخل مجلس النواب.

وقال الخيمري في تصريحات لإذاعة "موزاييك أف أم" المحلية والخاصة إن "النظام الداخلي للبرلمان يخول لرئيسه

المفروض أن تكون جهة شرعية لإنفاذ القانون وبالتالي ضروري أن تكون محايدة، لكن إذا كان الشخص الذي سيوجه هذه القوة غير محايد تصبح المسألة مخيرة لقلق كبير".

وتابع المليكي في تصريح لـ"العرب" أن "هذه الخطوة تمهد لدكتاتورية، لأن الدكتاتورية هي ماذا في نهاية المطاف؛ هي استعمال للقوة الشرعية من طرف جهة غير محايدة؛ المخالفات التي قام بها

رئيس البرلمان ومكتب المجلس من خلال التحالف الموجود موقفة، إذا واصلنا إعطاها قوة شرعية سنتم تقوية هذا التوجه الذي سيصبح بمثابة دكتاتورية في البرلمان، وستصبح الشرطة البرلمانية ميليشيا رئيس المجلس راشد الغنوشي".

وشهد البرلمان التونسي الثلاثاء مناقشات بين أعضائه حولت إلى اعتداءات على رئيسة كتلة الحزب الدستوري عبير موسى والنائب اليساري المستقل منجي الرحوي قبل أن يثبت مكتب المجلس عقوبة على موسى يتم بموجبها منعها من أخذ الكلمة خلال ثلاث جلسات عامة متتالية.

وقال المحلل السياسي محمد صالح العبيدي إن "البرلمان أصبح تقريبا بؤرة توتر بسبب راشد الغنوشي، وأي إجراء يقوم باتخاذها الآن هو لتحسين موقعه وبالتالي المزيد من السيطرة على المشهد عبر إسكات مناوئيه".

وأضاف العبيدي لـ"العرب" أن "الحل للوضع الحالي واضح وهو إما إقناع راشد الغنوشي بضرورة الاستقالة، وهو ما سيصيب في مصلحته أصلا لأن خصومه وقتها لن يجدوا أسبابا للاحتجاج وتعطيل البرلمان، أو إسقاطه والتوافق حول شخصية جديدة تقود البرلمان وتكون مؤهلة لذلك من خلال اتخاذ مسافة بين كل الكتل البرلمانية".